

العسكر وبناء الدولة العراقية



عند مراجعة كتب الفلاسفة - الفارابي مثلاً- نجد لديهم تشبيه جميل للدولة بجسم الإنسان ، فيعدون الرئيس بمثابة الرأس، والطرق والمواصلات بمثابة الشرايين والأوردة ، والقوة العسكرية بمثابة الأذرع .. وهكذا بالنسبة لبقية مفاصل الدولة، وجمال هذا التشبيه يتضح عند تصور إيمان نمو أحد أجزاء الجسم البشري بشكل يفوق البقية إذ كيف يمكن تخيل هكذا إنسان؟ وعلى سبيل المثال كيف يكون إنسان رأسه بحجم بقية جسده؟ حتماً مثل هذا الإنسان سيكون مشوه الخلقه وبعيد عن

الكمال، كذلك الحال بالنسبة للدولة أية دولة إذا ماتضخم دور إحدى مؤسساتها على بقية المؤسسات ستكون دولة مشوهة البناء وتجر الخراب والوهن لأبنائها.. ومن هذه المقدمة ننتقل في الحديث عن دور المؤسسة العسكرية العراقية في بناء الدولة، وما يمكن أن يوشح من مخاوف مستقبلية على مسار العملية السياسية الجارية الآن- في البلد ، فكما يعرف الجميع أن القوة العسكرية في أي دولة أنما تعد لحماية الحدود الخارجية للدولة من أي اعتداء خارجي ، وكفاءة أفراد هذه المؤسسة إنما تتضح عند نجاحهم في تحقيق هذا الهدف ، تاركة ضبط شؤون الأمن الداخلي للقوى الأمنية المرتبطة بوزارة الداخلية بكافة تشكيلاتها، ومتخذة جانب الحياد فيما يتعلق بالخلافات السياسية بين الفرقاء الداخليين.. لكن هذا الكلام لا يصح بمجمله بالنسبة للمؤسسة العسكرية العراقية، فقد استخدمت هذه المؤسسة منذ نشوئها لتكون وسيلة بيد السلطة لضرب مواطنيها أكثر من حماية حدودها الخارجية، إذ يذكر التاريخ كيف استخدم العراق الملكي في بداية تأسيسه العسكر في إخضاع العشائر في مناطق العراق المختلفة، فكان قصب السبق للقوة على الكلمة في حل الخلافات السياسية، بل وصنعت القوة صورة نمطية للسلطة في أذهان العراقيين مرتبطة بالخوف والقهر والإذلال، بدلاً من أن تمارس الكلمة دورها في الإرتقاء بالوعي السياسي للشعب العراقي بما يعزز المواطنة والحس الحضاري المشترك.. وتعاظم مع الأيام شعور الناس بأن السلطة تبني المؤسسة العسكرية لحمايتها من مواطنيها وليس للدفاع عن تراب الوطن وأهله ، وادى هذا الدور المعكوس للعسكر في العراق الى أن يقود هؤلاء أول انقلاب عسكري في المنطقة بقيادة بكر صدقي عام ١٩٣٦ بتآمر مشترك مع السلطة آنذاك - التي كان محورها الوصي عبد الأله ومن لف في ركبه لتخلص من وضع سياسي غير مرغوب فيه، فكان العسكر أداة لحسم الخلافات السياسية لطرف سياسي على حساب طرف آخر، ثم تكرر هذا المشهد العراقي بامتياز بعد ذلك بوقت قصير من خلال تآمر جديد يشترك فيه العسكر مع رجال السلطة وذلك بتحالف رشيد عالي الكيلاني مع العقدهاء الأربعة فكانت أحداث مايس عام ١٩٤١، وأستمر الفشل السياسي يقود الى تضخم وإنفلات في إدراك المؤسسة العسكرية لدورها حتى وصل الأمر الى عدم إكتفاء أفراد هذه المؤسسة بالتحالف مع أحد الأطراف السياسية ، بل طمعوا في طرح السياسيين جميعاً خارج

اللعبة وأخذ المبادرة للإمساك بكامل السلطة من خلال إنقلاب عام ١٩٥٨، وبصرف النظر عن أسباب ودوافع هذا الإنقلاب ، فإن مجرد حصوله هو علامة سيئة في حياة الأمم والشعوب عندما يفشل سياسيوها في ضبط أمورها.. وبعد هذا التاريخ أخذت الأحزاب السياسية العراقية كافة الوطنية والقومية والأممية تضع في أجنداتها أستقطاب أفراد المؤسسة العسكرية لإستغلالهم في الوصول الى السلطة فتمزقت المؤسسة العسكرية العراقية بين هذه الأحزاب ومعها تمزق البلد

أرضاً وشعباً أشلاء في مسلسل درامي دموي من الإنقلابات العسكرية التي توجت بأنقلاب ١٩٦٨ البعثي وما جره من كوارث على البلد سواء على الصعيد العسكري أو على الصعيد السياسي ، فلم تكن مغامراته العسكرية مدروسة بلغة عسكرية تحدد نجاحها لأن العسكري العراقي المحترف غيب وتم تجاهل دوره ورأيه من قبل قيادات سياسية لاتعرف (ألف باء) العلوم العسكرية ، ولم تكن الأبعاد السياسية الداخلية والخارجية مفهومة أو ذات تأثير جيد على الداخل أو الخارج العراقي ، لعدم جدارة السياسي للقيام بدوره.. وبدون الخوض في التفاصيل الكارثية المعروفة للجميع، فإن تفسيرها يعود الى ذلك الهجين المشوه الذي نجم عن خلط الأدوار والتآمر المقصود بين السياسي والعسكري العراقي، والذي أنتهى في عام ٢٠٠٣ بأصدار قرار إعدامه من خلال حل المؤسسة العسكرية العراقية وحل كافة المؤسسات الحزبية والسلطوية المشاركة في بقائه أو التي تشكل جزءاً منه.. وبصرف النظر عن الآراء الراقضة أو المنددة بهذا القرار، فإن القرار كان صحيحاً لأن الورم الخبيث لا يعالج إلا بالبتر وتركه والقبول بوجوده لن يؤدي إلا الى هلاك الجميع، كما لا يمكن توقع نجاح المعالجة غير الجذرية، وكان الأمل ولا يزال بعد ذلك القرار أن تبدأ ولادة جديدة لمؤسسة عسكرية عراقية محترفة لاتتجاوز دورها المطلوب منها ، الى جانب ولادة صحيحة لبناء مؤسساتي يمارس في ظله السياسيون عملهم السياسي بصورة فعالة تأخذ عبرة من الماضي القريب ، على الرغم من صعوبة المهمة ، ووعورة المسار، وجسامة التحديات التي تواجه الولادتين ، لكن الأحداث التي جاءت بعد ذلك، وما يراه المراقب والمحلل لها يثير الخوف من مسارها المستقبلي.. إذاً المطلوب الإرتفاع عن المصالح الآنية والضيقة والعمل من أجل المصلحة العراقية العليا، وأكبر خدمة يقدمها أي وطني عراقي نزيه هي إحترام حدود الأدوار المرسومة لكل مؤسسة من مؤسسات الدولة، ولاسيما دور المؤسسة العسكرية ، وفك الإرتباط التآمري بين السياسي والعسكري العراقي لأن هذا الإرتباط مكاسبه آنية ، لكن مآسيه كبيرة وطويلة على كلا الطرفين، كما يجب أن يكون للكلمة قصب السبق في فض النزاعات السياسية وإعادة اللحمة بين أبناء الشعب العراقي ، والإرتقاء بمستوى وعيه.

خالد عليوي العرداوي

مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية